****

**الملخص**

 لقد ساعدت العولمة والانفتاح الاقتصادي على زيادة مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية، واقتحامها عالم الشغل، ولعب دور بارز في دفع عجلة النمو و التنمية. وفي السنوات الأخيرة برز اهتمام كبير لدور المرأة خارج الإطار التقليدي المعروفة به، خاصة بعد خوضها تجربة المقاولاتية.

ولا يختلف الوضع في الجزائر عن بقية الدول، إذ تمثل النساء فيها طاقات كامنة هامة قررت السلطات الجزائرية إدماجها مهنيا وتنميتها ومرافقتها والتكفل بها ضمن إطار تشريعي منظم و عليه تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أهمية التمويل الأصغر والذي جعلت منه الجزائر بديلا فعالا يساهم في دعم المقاولاتية النسوية.

**الكلمات المفتاحية :** المقاولاتية النسوية - التمويل الأصغر – الجزائر- التنمية.

**Summary**

Globalization and economic openness has helped to increase women's participation in economic life, and storming the world of work. He played a prominent role in driving growth and development. In recent years it emerged as a great attention to the role of women known outside its traditional context, especially after the fight entrepreneurial experience.

The situation in Algeria is not different from the rest of the countries, with which women represent a significant latent energies of the Algerian authorities decided to integrate them professionally, develop and accompany her and provide for her within the legislative structured framework and the aim of this study to highlight the importance of microfinance, which made him the Algeria-effective alternative contributes to the support feminist entrepreneurial.

**Key words:** entrepreneurial feminism - Microfinance - Algéria - Development.

**مقدمة**

إن النهوض بالاقتصاد الوطني يتطلب تضافر جهود كل الأطراف والمتعاملين الاقتصاديين سواء من القطاع العام أو الخاص، هذا الأخير المنوط به الدور الأكبر ضمن إطار منظم من السلطات المحلية. إن هذا الدور إنما يدعمه التوجه المقاولاتي الذي برز في السنوات الأخيرة في ظل انحسار نموذج المؤسسة الكبيرة التي واجهت في العقود الأخيرة الكثير من الأزمات والمشاكل التي حدت من أهميتها ودورها في تنمية الاقتصاد، وهكذا ظهرت مؤسسات ذات حجم صغير ومتوسط تمتاز بمرونة وقدرة كبيرة على التجدد المستمر والابتكار وتشجيع المبادرة الفردية.

ولطالما كان مصدر هذه المبادرة الفردية العنصر الرجالي المحتكر لمجال المال والأعمال بالرغم من تحسن المستوى العلمي والمهني للنساء ودخولهن مجالات عديدة وهامة من جهة، ومن جهة أخرى أهمية الأدوار التي يمكن أن تقوم بها النساء على مستوى أسرهن في ظل تراجع مستويات المعيشة وانتشار البطالة والفقر وما ينجر عنهما من آثار سلبية.

وفي السنوات الأخيرة برز اهتمام كبير بالمقاولاتية النسوية وتشجيع محسوس بضرورة فتح المجال واسعا أمامها نظرا لما يمكن أن تقدمه من نتائج إيجابية ومساهمة فعالة في نمو الاقتصاد من خلال تقديم كل الإمكانيات الضرورية للنساء لتمكينهن من إنشاء أنشطتهن الاقتصادية، غير أن تحقيق ذلك يواجهه بعض العراقيل أهمها الجانب التمويلي الذي يتميز بمحدوديته لدى هؤلاء النساء، وهي وضعية تشترك فيها عبر مختلف الدول المتقدمة والنامية وإن تفاوتت درجة حدتها بينها، وهو ما أدى إلى ضرورة إيجاد صيغة تمويلية تتناسب معهن، ومن هنا ظهر التمويل الأصغر كأحد البدائل الفعالة للنهوض بالمجتمع النسوي وتمكينه من أداء دوره.

ولا يختلف الوضع في الجزائر عن بقية الدول، إذ تمثل النساء فيها طاقات كامنة هامة قررت السلطات الجزائرية إدماجها مهنيا وتنميتها ومرافقتها والتكفل بها ضمن إطار تشريعي منظم، وقد أوكلت هذه المهمة إلى الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر من خلال تقديم خدمات مالية وغير مالية للنساء خاصة منهن الماكثات بالبيت لخلق أنشطتهن الخاصة وتحسين مستويات معيشتهن كبداية وتقديم إضافة اقتصادية مهمة كغاية نهائية.

**مشكلة الدراسة:** انطلاقا مما سبق يمكن طرح إشكالية الدراسة في التساؤل التالي:

**ما هو دور التمويل الأصغر الذي تقدمه الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر من أجل دعم**

 **المقاولاتية النسوية في الجزائر؟**

وستتم الإجابة عن هذه الإشكالية من خلال الإجابة عن الأسئلة الفرعية التالية:

* ما هو الإطار النظري للمقاولاتية النسوية كجزء من المقاولاتية؟
* ما هو التمويل الأصغر وما أهميته في دفع عجلة التنمية؟
* ما مدى أهمية التمويل المصغر الذي تختص به الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في دعم المقاولاتية النسوية؟

**أهمية الدراسة**

**أهداف الدراسة:** نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف نوجزها فيما يلي:

* الإلمام بالإطار النظري للمقاولاتية النسوية؛
* تسليط الضوء على أهمية التمويل الأصغر والذي جعلت منه بديلا فعالا يساهم في تمكين محدودي الدخل والنساء بشكل خاص في المساهمة في التنمية؛
* التعرف على ملامح التجربة الجزائرية في دعم المقاولاتية النسوية من خلال التمويل الأصغر الذي تقدمه الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

**منهجية الدراسة:** من أجل توضيح أهمية هذه الدراسة والوصول إلى الأهداف المنشودة استخدمنا المنهجين الوصفي والتحليلي من أجل الإلمام بمختلف الجوانب والمقاربات النظرية المتعلقة بموضوع المقاولاتية والمقاولة النسائية على وجه التحديد إلى جانب الإحاطة بأهم الجوانب المتعلقة بالتمويل الأصغر. إضافة إلى تسليط الضوء على واقع المرأة التي تأمل في خوض تجربة المقاولاتية في الجزائر، وبيان مختلف مزايا القرض المصغر على مستوى الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وأهميته في دعم النساء وتمكينهن من إنشاء مقاولاتهن الخاصة.

**تقسيم الدراسة:** تمت صياغة خطة الدراسة كما يلي:

المحور الأول: المقاولاتية النسوية...مفاهيم ومقاربات نظرية؛

المحور الثاني: ماهية التمويل الأصغر؛

المحور الثالث: تجربة المقاولاتية النسوية والتمويل الأصغر في الجزائر؛

الخاتمة.

**المحور الأول: المقاولاتية النسوية...مفاهيم ومقاربات نظرية**

**1- مفهوم المقاول والمقاولة:** يعتبر مفهوم المقاولة من المفاهيم التي تناولتها وجهات نظر متنوعة ودراسات موسعة أفرزت مقاربات متعددة ترتبط أساسا بالمقاول، العنصر الأهم في المقاولة ولهذا فإن تحديد مفهوم هذه الأخيرة متعلق بدرجة كبيرة بتحديد مفهوم المقاول انطلاقا من عدة مقاربات أولاها المقاربة الاقتصادية بالنظر إلى وظائف المقاول الاقتصادية حيث يعرف على أنه: "الشخص الذي يوقع عقدا مع السلطات العمومية من أجل ضمان إنجاز عمل ما أو مجموعة أعمال مختلفة". ثم ومع التطور الذي عرفة الاقتصاد العالمي والمخاطر التي أصبحت تحيط به، تم إدخال عنصر عدم اليقين في تعريف المقاول، ليصبح "الشخص الذي يشتري (أو يستأجر) بسعر أكيد ليبيع (أو ينتج) بسعر غير أكيد".

ويلحق بما سبق دراسات Schumpeter في الموضوع لسنة 1935، والتي اعتبرت المقاول شخصا مبدعا يسعى للتغيير واقتناص الفرص واستخدام الموارد المتاحة بطرقة مختلفة تبرز قدرته على الإبداع والابتكار[[1]](#endnote-2).

أما المقاربة السلوكية فركزت على دراسة خصائص المقاول التي تدعوه للجوء إلى المقاولة فهي مقاربة نفسية و ديموغرافية حاولت التمييز بين خصائص ومميزات سلوك المقاول مقارنة ببقية الأعوان الاقتصاديين والتي تخلق عنده الحاجة إلى الإنجاز والتميز وكذا تأثيرات الوسط الاجتماعي والمسار المهني الذي يكسبه جملة من الصفات تدفعه إلى اتخاذ قرار دخول عالم المقاولة.

والمقاربة الثالثة هي المقاربة المرحلية التي تأخذ بعين الاعتبار عامل الزمن في تحليل مختلف المتغيرات التي تسمح بنشوء المقاولة وسير نشاطها أي الاهتمام بما يقوم به المقاول لإنشاء مقاولته ضمن محيط متغير ومتعطش للتغيير والإبداع باستمرار بدلا من الاهتمام بدوافع المقاول لدخول هذا المجال دون إهمال أهمية هذا الجانب في اختيار مزاولة المقاولة، وبالتالي فهذه المقاربة تتجاوز محدودية المقاربات السابقة من خلال الإلمام بجوانب عدة متعلقة بالمقاول مجتمعة بدل حصر الدراسة والتضييق عليها من خلال تناول بعد واحد فقط منفصل بشكل تام عن بقية الأبعاد الأخرى.

إن تعدد الاتجاهات التي تناولت مفهوم المقاول أدى بدوره إلى تعدد مفاهيم المقاولة؛ فيعرفها FAYOL على أنها: "حالة خاصة يتم من خلالها خلق ثروات اقتصادية واجتماعية لها خصائص تتصف بعدم الأكادة أي تواجد الخطر والتي تدمج فيها أفرادا ينبغي أن تكون لهم سلوكات ذات قاعدة تتخصص بتقبل التغيير وأخطار مشتركة والأخذ بالمبادرة والتدخل الفردي"[[2]](#endnote-3)، وتعرف أيضا على أنها: "مجموعة من المراحل المتعاقبة تبدأ من امتلاك الشخص لميول مقاولاتية إلى غاية تبني السلوك المقاولاتي ويتوسط هذه المراحل مرحلة اتخاذ قرار التوجه المقاولاتي الذي يعرف بأنه إرادة فردية أو استعداد فكري يتحول إلى إنشاء مؤسسة وذلك في ظل ظروف معينة"[[3]](#endnote-4).

وعليه فإن المقاولة هي إنشاء مؤسسة جديدة غير نمطية تبحث عن استغلال الفرص والموارد غير المستغلة أو غير المثمنة تتميز بالإبداع والبحث عن التغيير والعمل على تقديم منتج أو خدمة مختلفة مبتكرة وجديدة اعتمادا على المبادرة الفردية للمقاول ورغبته في تجسيد أفكاره وجعلها واقعا ملموسا مع التأكيد على محيط تميزه حالة من عدم اليقين والتأكد.

**2- المرأة المقاولة ودخول عالم الشغل والأعمال:** أخذ دخول المرأة عالم الشغل ومساهمتها الاقتصادية حيزا من النقاش خصوصا بعد أن عكفت العديد من الهيئات والأطراف الناشطة في مجال حقوق المرأة على تغيير موقعها في البنية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات وأصبح بإمكانها دخول العديد من المجالات الاقتصادية على محدوديتها نظرا لبعض المعوقات التي تحول دون اكتمال مشاركتها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وتمكينها من التطور وبلوغ درجة هامة من التحكم في الموارد المتاحة بعيدا عن تمييز النوع الاجتماعي.

وتعرف المرأة المقاولة على أنها: "المرأة التي تمتلك روح المبادرة والمخاطرة وتحمل المسؤولية وتتعامل بمرونة وبمهارة في التنظيم والإدارة، واثقة من قدراتها وإمكانياتها، هدفها النجاح والتفوق"[[4]](#endnote-5)، كما تعرف أيضا على أنها: "كل امرأة سواء كانت لوحدها أو برفقة شريك أو أكثر، أسست أو اشترت أو تحصلت على مؤسسة عن طريق إرث، فتصبح مسؤولة عليها ماليا، إداريا واجتماعيا، كما تساهم في تسييرها الجاري"[[5]](#endnote-6). أي أن المرأة المقاولة هي تلك التي تجمع بين خصائص الاستقلالية والمبادرة والقدرة على اتخاذ القرارات بنفسها ولصالح نشاطها الخاص.

ونظرا لخصوصية هذا الموضوع فطرحه على المستوى النظري أيضا حديث بدليل قلة الدراسات المتخصصة ومحاولة إسقاط ما جاءت به الدراسات الموجودة سابقا حول المقاولاتية-والتي تخص الرجل المقاول- على المرأة المقاولة، ويتعلق الأمر بوجود مقاربتين، الأولى تعتمد على وجود عدة مستويات للتحليل لفهم المقاولاتية وحسبها المقاولاتية ظاهرة تجمع مستويين مهمين هما المقاول والمنظمة التي يديرها.

المقاربة الثانية تعتمد على دراسة الأبعاد المتعددة المرتبطة بالمقاولاتية كالحوافز، الفرص، الضغوط والتهديدات، الكفاءات والاستعداد، وأظهرت كلتا المقاربتين وخاصة الثانية وجود اختلافات جوهرية بين الرجل والمرأة فيما يتعلق بمستوى ودرجة التكوين، الكفاءات والصفات الذاتية، نوعية القطاع والنشاط الممارس[[6]](#endnote-7)، والتي تصب جميعها في مصلحة الرجل ما يجعل دور هذا الأخير في الحياة الاقتصادية والاجتماعية يطغى على دور المرأة ومساهمتها.

وتتميز المقاولة النسوية عن المقاولة الرجالية باعتمادها على نمط التسيير بالمشاركة وتفضيل الهيكل التنظيمي الأفقي مع وضع الأهداف الاجتماعية في قمة أولوياتها ويتعلق الأمر بمحاولة تحسين مستوى المعيشة من خلال خلق فرص العمل إلى جانب تميز النساء المقاولات بقدرتهن على المحافظة على علاقات مهنية قوية نتيجة أساليبهن الناجحة في التفاوض[[7]](#endnote-8). وفي ذات السياق يشير أول تقرير نشر في الولايات المتحدة الأمريكية حول دور المقاولاتية النسوية من طرف Center for women's Research في سنة 2005 أن النساء الأمريكيات أسسن 10,6 مليون مؤسسة أي ما يعادل 47,7 % من المؤسسات التي تم إنشاؤها في تلك الفترة محققة رقم أعمال يقدر بـــ 2,5 تريليون دولار مع خلق 19,1 مليون فرصة عمل[[8]](#endnote-9).وحسب تقرير OCDE سنة 2008 فإن المقاولات النسوية تمثل في دول متقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية، كندا، أستراليا وفنلندا حوالي 30 % إلى 40 % من نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[[9]](#endnote-10)، وهو ما يدل على الدور المحوري الذي يمكن أن تلعبه المرأة المقاولة في تنمية الاقتصاديات الوطنية، وما ينجر عن ذلك من آثار على مختلف الأصعدة.

**3- دوافع المرأة لدخول عالم المقاولاتية:** أوضحت دراسة بعنوان "Les français et la création d’entreprendre" نشرت في تقرير Baromètre لسنة 2009 أن 34 % من الرجال الذين خضعوا للاستجواب أظهروا رغبة في إنشاء مؤسسات و17 % منهم لهم إرادة فعلية لتجسيد ذلك، في المقابل 27 % من النساء لهم رغبة في إنشاء مؤسسات و11 %منهن يقدمن على تحقيق ذلك في أقرب الآجال، وهي نسب تحسنت مقارنة بالإحصائيات التي نشرها ذات التقرير حول نفس الموضوع سنة 2007، والتي أظهرت نسبة 15 % من النساء راغبات في إنشاء مؤسسات و6 % منهن يحققن ذلك في وقت قريب[[10]](#endnote-11).

وعليه فإن الدوافع التي تدعو النساء إلى الدخول إلى عالم المقاولاتية مقارنة بالرجال تتمثل في:

* حاجة المرأة إلى الإقرار بقدرتها على تحقيق نتائج إيجابية قد تشكل نقطة تحول في مجتمعها بشكل يضاهي قدرة الرجل على فعل ذلك؛
* الرغبة في الاستقلالية؛
* البحث عن امتلاك القوة والسلطة والقدرة على صنع واتخاذ القرار؛
* التصميم المستمر على تحقيق التقدم وإثبات قدرتها على الإبداع والمبادرة؛
* الرغبة في تفعيل مساهمتها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية من خلال المساهمة في خلق فرص عمل تؤدي إلى تحسين الظروف المعيشية، وتجاوز مرحلة سد وتغطية بعض الحاجيات من خلال عملها غير الرسمي المنزلي؛
* الرغبة في تحقيق مركز اجتماعي مرموق يتناسب مع التطور التعليمي والمهني للمرأة.

فالمرأة التي اكتسبت ثقة كبيرة بالنفس خصوصا التي شهدت فيها اهتماما كبيرا وإدراكا بدورها في تقديم قيمة مضافة للمجتمعات لا تقل أهمية عن الإضافة التي يقدمها الرجل.

**4- الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للمقاولة النسوية:** يهدف إنشاء المقاولة إلى تحقيق عدة أهداف اقتصادية يمتد أثرها إلى الحياة الاجتماعية، ونذكر منها:

* المساهمة في ترقية المرأة باعتبار المقاولة من أهم السبل التي يمكن للمرأة من خلالها إظهار إمكانياتها في مجال الأعمال والريادة وفتح آفاق مهنية تتعدى بساطة الأعمال المنزلية وهو ما يدعم دورها في الاقتصاد الوطني.
* المساهمة في تحسين المستوى المعيشي للأفراد وذلك من خلال خلق فرص عمل وتقليل البطالة مما يؤدي إلى زيادة متوسط الدخل الفردي؛
* المحافظة على استمرارية المنافسة في الأسواق وكسر النمط الاحتكاري الذي تمارسه المؤسسات الكبيرة بفضل الإبداع والابتكار الذي تظهر به منتجات المقاولة؛
* المساهمة في نمو الاقتصاد إذ أصبحت المقاولة تلعب دورا هاما في تقدم الاقتصاديات وتحقيق نسب نمو مهمة بسبب مرونتها وقابليتها على الاستجابة للتغيرات السريعة في الاقتصاد والتي قد لا تستطيع المؤسسات الكبيرة مجاراتها؛
* المساهمة في تحقيق العدالة الاجتماعية وإعادة توزيع الثروة بين أفراد المجتمع من خلال انتشارها الجغرافي الذي يتيح لها ولوج عدة مجالات وأنشطة؛
* الحد من هجرة السكان من الريف إلى المدن والتي تعد المقاولات فرصا متعددة للأفراد للحصول على فرص عمل دون الحاجة إلى التنقل إلى المدن أين تتواجد المؤسسات الكبيرة التي يصعب التوظيف بها، ولهذا تعتبر المقاولات عنصر تثبيت للسكان بحكم قدرتها على التواجد في بيئات وأجواء مختلفة.

**المحور الثاني: ماهية التمويل الأصغر**

**1- تعريف التمويل الأصغر:** يعرف التمويل الأصغر وفقا لشبكة "سنابل" للتمويل الأصغر في الدول العربية على أنه: "تقديم خدمات مالية مثل الإئتمان والادخار والتحويلات النقدية والتأمين للفقراء ولذوي الدخل المنخفض"[[11]](#endnote-12). كما يعرف أيضا على أنه: "الإقراض والخدمات والمنتجات المالية الأخرى صغيرة الحجم المقدمة للفقراء في المناطق الريفية وشبه الحضرية لمساعدتهم في تنمية مستويات دخولهم وتحسين مستوى المعيشة"[[12]](#endnote-13).

وبالتالي فالتمويل الأصغر يقضي بتقديم قروض متناهية الصغر إلى أفراد رجالا ونساء لإنشاء أعمالهم الخاصة التي من شأنها أن ترفع من مستوى معيشتهم والقضاء على البطالة والفقر، ومرافقتهم لضمان نجاح هذه الأعمال من خلال تقديم بعض الخدمات المالية وغير المالية، وعليه فالتمويل الأصغر يتجاوز الإقراض متناهي الصغر، هذا الأخير الذي يتداخل في كثير من الأحيان مع مفهوم التمويل متناهي الصغر، إذ يتضمن الإقراض متناهي الصغر منح خدمات الإقراض فقط إلى أصحاب المشاريع محدودي الدخل.

وتجدر الإشارة إلى أن لجوء هؤلاء الأفراد إلى طلب التمويل الأصغر يعود بالدرجة الأولى إلى عدم قدرتهم على الوصول إلى المؤسسات المالية الرسمية وانعدام فرص الاقتراض من البنوك التجارية العادية بسبب كثرة الضمانات المطلوبة وثقل الأعباء المفروضة، إلى جانب انعدام جانب مهم يتفرد به التمويل الأصغر والمتمثل في مرافقة أصحاب المشاريع الصغيرة وتزويدهم بالمهارة والتدريب اللازمين، وهي خدمات لا تقدمها أي مؤسسة مالية تعمل في مجال الخدمات المصرفية.

**2- نشأة التمويل الأصغر:** إن النجاح الذي يعرفه التمويل الأصغر مؤخرا إنما يعود إلى مجهودات كبيرة للبروفسور "محمد يونس" الذي قام سنة 1976 بتأسيس أول بنك للفقراء أو محدودي الدخل في بنغلاديش تحت اسم بنك "جرامين"، والذي يعد أول بنك يمنح قروضا بضمانات معقولة كوسيلة للحد من الفقر، وقد بلغ عدد المستفيدين من خدماته 2,4 مليون مستفيد سنة 2002، ليتسع نطاق العمل به إلى آلاف المؤسسات حول العالم[[13]](#endnote-14).

وارتكز نشاط بنك "جرامين" على لإقراض الأموال إلى مجموعات من الأفراد مع تحميلها مسؤولية جماعية لتسديد القروض، وهكذا نجحت الفكرة وانتقلت إلى مختلف دول العالم العربي والإسلامي بعد لإثبات قدرتها على تقليل نسب الفقر والبطالة من خلال توفير تمويل متناهي الصغر كاستثمار يعتمد عليه الأفراد في إنشاء نشاطات اقتصادية تعيلهم. ويمول هذا البنك الفقراء في أكثر من 37 دولة عبر العالم ويدعمهم في مجال الخدمات الفنية والإدارية للمشاريع الصغيرة[[14]](#endnote-15).

ولعل ما ساهم في توسع نشاط التمويل الأصغر في العالم تعدد المؤسسات التي تقدمه لطالبيه وتنوعها بين بنوك خاصة وحكومية أو فروع متخصصة على مستوى البنوك التجارية أو وسطاء ماليين كالمنظمات الحكومية وغير الحكومية التي لا تشتغل أساسا بالخدمات المصرفية، إلى جانب التعاونيات المحلية التي تهدف جميعها إلى تقديم مختلف التسهيلات للفقراء لتوليد دخول تجنبهم الآثار السلبية للفقر.

وحتى نبقى في سياق الحديث عن المرأة فقد كانت إحدى الأفكار الأساسية لإنشاء بنك "جرامين" تقديم التمويل للمجتمع النسائي وتقليل الفجوة بينه وبين المجتمع الرجالي على اعتبار الدور الكبير الذي تقوم به النساء كقوى عاملة وعناصر إنتاج رئيسية، وذلك من خلال ضمان مجموعة من النساء ومنحها قروضا متناهية الصغر وهو ما خلق أمامها لم تكن متاحة من قبل وهو ما أدى إلى زيادة عدد النساء العاملات وما ينجر عن ذلك من آثار إيجابية على عائلاتهن. وكان نتيجة ذلك أن أصبح أكثر من 95 % من النساء العاملات في صناعة الملابس في بنغلاديش نازحات من الأرياف، كما جاء في تقرير التنمية البشرية لسنة 2013 أن بنك "جرامين" ساعد المرأة ومكنها من الحصول على الموارد المالية الضرورية في شكل قروض مصغرة بما يقدر بــ 5,72 مليار دولار لصالح 6,7 مليون شخص تمثل النساء منهم 97 % وهو ما ساعد أكثر من نصف الأسر على تجاوز خط الفقر[[15]](#endnote-16).

**3- أهمية التمويل الأصغر:** يعتبر التمويل الأصغر أحد البدائل المطروحة للحد من الفقر عبر مختلف دول العالم من خلال تمويل مشاريع الأفراد ذوي الدخل المحدود، خاصة تلك التي تعيش في المناطق الريفية والفقيرة والتي تبتعد عن بقية المناطق التي تتمتع بأوجه التنمية المختلفة بأشواط كبيرة، ومن هنا بالتحديد اكتسب التمويل الأصغر أهمية ومن هنا أيضا اتسع نطاقه عبر العالم، ويمكن إيجاز أهمية التمويل الأصغر في النقاط التالية:

* المساهمة في الحد من الفقر والتقليل من آثاره السلبية من خلال إيجاد مصادر لدخول الأسر والعائلات التي تلجأ إلى هذا التمويل من أجل إنشاء مشاريعها الخاصة؛
* إن الدور الذي يلعبه التمويل الأصغر في الحد من البطالة والفقر يؤثر بشكل مباشر على الأوضاع الاجتماعية للأفراد من خلال تخفيف تعرضهم للآفات الاجتماعية المختلفة كالسرقة والنهب ومختلف ضروب الإجرام وبقية المخاطر التي تلقي بعبئها على المجتمع بأكمله وتحمله تكاليف إضافية؛
* مع وجود دخول مستقرة بعد إنشاء مشاريع صغيرة يمكن التمويل الأصغر أصحاب المشاريع من تنويع مصادر الدخل وخلق فرص عمل جديدة وإن كان ذلك محدودا بعض الشيء ويعتمد بدرجة كبيرة على قدرة أصحاب المشاريع على تطوير هذه الأخيرة؛
* ومن الناحية النفسية أيضا يؤدي التمويل الأصغر الذي يساهم في خلق مشاريع إلى تمكين الأفراد ومنحهم فرصة الاعتماد على أنفسهم ومواهبهم وخلق فرص وآفاق جديدة؛
* أما بالنسبة للنساء فيمكنهن التمويل الأصغر من زيادة قدرتهن على تأدية أدوار فعالة على مستوى أسرهن ومجتمعاتهن من خلال تمكينهن من إدارة أموالهم والوصول إلى المعرفة الكافية لتوجيه مشاريعهن.

**4- خصائص التمويل الأصغر:** تتميز عملية التمويل الأصغر بجملة من الخصائص منها ما يلي:[[16]](#endnote-17)

* تقديم القروض الصغيرة والقصيرة الأجل لأغراض رأس المال العامل؛
* تقييم بسيط وسهل لاستثمارات المقترضين؛
* استخدام الضمانات الجماعية وأسلوب الادخار الإلزامي بدلا من استخدام الضمانات العينية؛
* إمكانية حصول المقترض على قروض جديدة يتوقف على مدى وفائه بالتزاماته في تسديد القروض السابقة؛
* الدفع المبسط والسريع لأقساط القروض كأسلوب الدفع الأسبوعي أو الشهري، أو أسلوب الدفع اليومي في بعض برامج التمويل الأصغر؛
* ارتفاع معدلات التحصيل لأقساط القروض مقارنة بمعدلات تحصيل القروض على مستوى بعض المؤسسات المالية التقليدية؛
* استخدام أدوات الادخار الطوعي كأسلوب يزيد من قدرة المقترض على تلبية احتياجاته الخاصة الظرفية؛
* فرض أسعار فائدة مرتفعة لتغطية التكاليف المرتفعة التي تنطوي عليها معاملات التمويل الأصغر؛
* ملائمة موقع وتوقيت السداد؛
* خدمات مالية ملائمة من حيث السرعة والتوقيت والقيمة.

**المحور الثالث: تجربة المقاولاتية النسوية والتمويل الأصغر في الجزائر**

**1- واقع المقاولاتية النسوية في الجزائر:** إن الحديث عن بداية المقاولاتية في الجزائر يرتبط بشكل أساسي بمجموعة الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تبنتها الجزائر بعد التخلي عن النموذج الاشتراكي للتسيير القائم على القطاع العام ومركزية القرارات، هذه الإصلاحات التي عملت على تخفيض هذه المركزية وفتح المجال أمام المبادرة الفردية والاستثمار الخاص صمن مناخ أكثر ملاءمة تسهر على تكييفه مجموعة من الهياكل والهيئات المتخصصة في مجال الاستثمار.

وفي ذات السياق فقد تجاوزت حدود الاستثمار الخاص أو المقاولاتية حدود المجتمع الرجالي لتطال المجتمع النسوي في ظل تحسن مختلف مستويات واقعها من صحة وتعليم وتشغيل بما يتماشى والمواثيق الدولية في هذا المجال، وهو ما عبر عنه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أنه: "يجب أن تتخذ كل الإجراءات التي تضمن للنساء الحقوق التي يتمتع بها الرجال في كل المجالات والميادين الاقتصادية والاجتماعية مع إثبات حق اختيار المهنة وحق الترقية العادلة"[[17]](#endnote-18). والخطاب السياسي الجزائري لم يخرج عن ذات السياق حول ضرورة تحري المساواة بين الرجل والمرأة في مختلف ميادين الحياة.

**1-1- إحصائيات عن المرأة في الجزائر:** إن دخول المرأة الجزائرية عالم الشغل والأعمال مرتبط بدرجة كبيرة بالمستوى التعليمي الذي بلغته دون أن ننسى تأثير العوامل الاجتماعية والثقافية، وفيما يلي بعض الإحصائيات التي تظهر الموقع الذي تحتله داخل المجتمع والذي يؤثر بشكل مباشر على دورها الاقتصادي والاجتماعي.

**جدول 01: نسبة النشاط الاقتصادي حسب الجنس:**

|  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| السنة | 09/2011 | 09/2012 | 09/2013 | 09/2014 | 09/2015 |
| العدد | 000 661 10 | 000 423 11 | 000 964 11 | - | 000 932 11 |
| النسبة | 40,0 %  | 42,0 % | 43,2 % | 40,7 % | 41,8 % |
| الذكور | 65,3 % | 67,8 % | 69,5 % | 66,2 % | 66,8 % |
| الإناث | 14,2 % | 15,8 % | 16,6 % | 14,9 % | 16,4 % |

Source : <http://www.ons.dz>

تمثل نسبة النشاط الاقتصادي نسبة السكان البالغين أكثر من 15 سنة من بين كل فئات المجتمع ومن خلال الجدول يبدو جليا أن هذه النسبة تقل عند الإناث مقارنة بنظيرتها لدى الذكور، ويعزى ذلك إلى العديد من الأسباب منها التعليم المتاح لكلا الجنسين بشكل متباين كما أظهرته دراسة إحصائية للديوان الوطني للإحصائيات بعنوان الحوصلة الإحصائية 1962-2011 في الفصل المتعلق بالتعليم، إذ تبين أن نسبة التعليم المسجلة لدى الإناث منخفضة خاصة في الطور التعليمي الثانوي لا تتجاوز 40 % لتتحسن هذه النسبة تدريجيا خاصة في العشرية الأخيرة لتقارب 50 %. ويعود اهتمامنا بمسألة التعليم على اعتبار أهميته لدخول عالم الشغل وهو ما يؤثر على بقية الإحصائيات الأخرى المتعلقة بعالم الشغل ومحل المرأة فيه والموضحة في الجداول اللاحقة.

**جدول 02: عدد النساء المشتغلات**

|  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| السنة | 09/2011 | 09/2012 | 09/2013 | 09/2014 | 09/2015 |
| العدد الإجمالي للمشتغلين | 000 599 9 | 000 170 10 | 000 788 10 | 000 239 10 | 000 594 10 |
| عدد النساء المشتغلات | 000 561 1 | 000 778 1 | 000 904 1 | 000 722 1 | 000 934 1 |

Source : Source : <http://www.ons.dz>

أما هذا الجدول فيظهر عدد النساء العاملات مقارنة بالعدد الإجمالي والتي لا تتجاوز خلال سنوات الدراسة نسبة 18 % وهي نسبة ضئيلة تعبر من مساهمة محدودة للمرأة في عالم الشغل، تعززها نسبة البطالة الموضحة في الجدول الموالي والتي تكاد تبلغ الضعف عند الإناث مقارنة بالذكور.

**جدول 03: نسبة البطالة حسب الجنس**

|  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| السنة | 09/2011 | 09/2012 | 09/2013 | 09/2014 | 09/2015 |
| نسبة البطالة | 10,0 % | 11,0 % | 9,8 % | 10,6 % | 11,2 % |
| الذكور | 8,4 % | 9,6 % | 8,3 % | 9,2 % | 9,9 % |
| الإناث | 17,2 % | 17,0 % | 16,3 % | 17,1 % | 16,6 % |

Source : [http ://www.ons.dz](http://www.ons.dz)

أما نسبة العمالة والتي تعبر عن نسبة المشتغلين إلى الناشطين اقتصاديا فهي منخفضة نسبيا بسبب انخفاضها لدى الإناث مقارنة بالذكور، وقد يعزى ذلك إلى أسباب اجتماعية وثقافية تحد من خروج المرأة إلى عالم الشغل على الرغم من كل الاهتمام الذي منحته الدولة لهذه الفئة.

**جدول 04: نسبة العمالة حسب الجنس**

|  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| السنة | 09/2011 | 09/2012 | 09/2013 | 09/2014 | 09/2015 |
| نسبة العمالة | 36,0 % | 37,4 % | 39,0 % | 36,4 % | 37,1 % |
| الذكور | 59,8 % | 61,3 % | 63,7 % | 60,1 % | - |
| الإناث | 11,8 % | 13,1 % | 13,9 % | 12,3 % | 13,6 % |

Source : <http://www.ons.dz>

وتتحسن النسب المتعلقة بالنساء نسبيا بالوصول إلى نسبة اليد العاملة في القطاع الخاص مقارنة بالنسب السابقة، مع أن هذه النسبة لم تبلغ 40 % ما يدل على أن القطاع العام أكثر استقطابا لهن مقارنة بالقطاع الخاص لعدة أسباب منها قلة مواردها المالية التي لا تمكنها من خلق أنشطة خاصة بها إلى جانب المخاطرة التي تحيط بهذا القطاع من جهة أخرى.

**جدول 05: نسبة اليد العاملة حسب الجنس في القطاع الخاص**

|  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| السنة | 09/2011 | 09/2012 | 09/2013 | 09/2014 | 09/2015 |
| النسبة  | 60,0 % | 57,2%  | 58,8 % | 60,0 % |  58,0 % |
| الذكور | 63,8 % | 61,7 % | 61,2 % | 62,8 %  | 64,1%  |
| الإناث | 40,1 % | 38,8 % | 38,8 % | 37,2 % | 35,9 % |

Source : <http://www.ons.dz>

**1-2- إحصائيات عن المقاولات النسوية في الجزائر:** تعتبر الهياكل الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي أنشأتها الدولة من بين المؤسسات القائمة على ترقية نشاط المرأة المقاولة في الجزائر، ويمكن توضيح ذلك من خلال ما يلي:

* **السجل التجاري CNRS:** حسب السجل التجاري تتميز المقاولات النسوية بضعف نسبتها المقدرة بــ 7,6 % كما هو موضح في الجدول الموالي:

**جدول 06: توزيع التجار حسب الجنس والعمر حتى نهاية 2013:**

|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| الفئات العمرية | الذكور | الإناث | المجموع | النسبة المئوية |
| 18-19 | 234 1 | 66 | 300 1 | 0,08 |
| 20-28 | 897 203 | 083 7 | 980 210 | 13,78 |
| 29-38 | 650 508 | 709 25 | 359 534 | 34,89 |
| 39-48 | 105 387 | 360 31 | 465 418 | 27,32 |
| 49-58 | 185 183 | 556 24 | 741 207 | 13,57 |
| 59-68 | 898 83 | 575 14 | 473 98 | 6,43 |
| 69 فما فوق | 850 47 | 305 12 | 155 60 | 3,93 |
| المجموع | 850 415 1 | 654 115 | 473 531 1 | 100 |
| النسبة المئوية | 92,4 % | 7,6 % | 100 % | - |

Source: Centre National du Registre de Commerce, Les créations d’entreprises en Algérie, statistiques 2013, Avril 2014, p 55.

وتعتبر هذه النسبة ضعيفة جدا مقارنة بعدد المؤسسات المنشأة من قبل الرجال والتي تعود كما ذكرنا سابقا لأسباب اجتماعية وثقافية بالدرجة الأولى، ووفقا لذات المصدر فإن هذه المقاولات النسوية ترتكز بشكل أكبر على مستوى الولايات الشمالية بما يتناسب مع الكثافة السكانية وتركز النشاط الاقتصادي وكل التسهيلات الضرورية لتوفر هذه الأنشطة.

* **هياكل الدعم:** وتتمثل في كل من ANSEJ، CNAC وANGEM، والتي تعمل جميعها من أجل ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومرافقة مؤسسيها سواء كانوا رجالا أو نساء، هؤلاء اللواتي يمثلن نسبة ضئيلة

**2- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وتجربة التمويل المصغر في الجزائر**

**2-1- تقديم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر:** إن تجربة التمويل المصغر في الجزائر تكاد تكون محتكرة من قبل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) والتي تعتبر إحدى الهيئات الحكومية التي تم استحداثها من قبل الدولة الجزائرية في إطار تشجيع وترقية ودعم المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة، وتم استحداث هذه الوكالة بعد إصدار المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ بتاريخ 22/01/2004 لتسيير جهاز القرض المصغر الذي يعد قرضا يمنح لفئات المواطنين دون دخل و/ أو ذوي الدخل الضعيف غير المستقر وغير المنتظم، وقد تم إنشاء هذا الجهاز بموجب المرسوم الرئاسي رقم 04-13 الموافق 22/01/2004، وتضطلع هذه الوكالة بعدة مهام منها:

* تسيير جهاز القرض المصغر؛
* منح قروض دون مكافأة عندما تفوق كلفة المشروع مئة ألف دج، يخصص لتكملة مستوى المساهمات الشخصية المطلوبة للاستفادة من القرض البنكي؛
* إنشاء قاعدة للمعطيات حول الأنشطة والمستفيدين من الجهاز ومرافقتهم ودعمهم من خلال تقديم الاستشارة وعمليات التحسيس والإعلام؛
* إقامة علاقات متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع وتنفيذ خطة التمويل، ومتابعة إنجاز المشاريع واستغلالها والمشاركة في تحصيل الديون غير المسددة في آجالها.

 **2-2- مميزات القرض المصغر في الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر:** تعرف الوكالة القرض المصغر على أنه: "سلفة يتم تسديدها على مدى 12 إلى 60 شهرا موجه للمشاريع الإنتاجية والخدماتية أو النشاطات التي تتعدى كلفتها مليون دج، تمكن من اقتناء عتاد صغير ومواد أولية للانطلاق في النشاط وتغطية المصاريف الأولية لممارسة نشاط أو مهنة ما. ويرمي القرض المصغر إلى تحقيق الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للفئات المستهدفة، من خلال إنشاء أنشطة منتجة للسلع والخدمات، فهو موجه لفئة المواطنين دون دخل أو ذوي دخل غير مستقر وغير منتظم إضافة إلى النساء الماكثات بالبيت[[18]](#endnote-19).

وقامت الوكالة بوضع إطار خاص بالقرض المصغر لتوضيح مختلف العمليات والتي يمكن توضيحها فيما يلي:[[19]](#endnote-20)

* **القرض المصغر:** هو سلفة موجهة لفئات المواطنين بدون دخل أو ذوي مداخيل غير مستقرة وغير منتظمة، وهو يرمي إلى الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للفئات المستهدفة عبر إحداث أنشطة منتجة للسلع والخدمات وكذا الأنشطة التجارية.
* **الأنشطة الممولة من قبل الوكالة:** تمول الوكالة مجموعة من الأنشطة المنزلية والتجارية عن طريق اقتناء عتاد صغير ومواد أولية لازمة لانطلاق النشاط.
* **المستفيدون من القرض المصغر:** هم ذوو المداخيل الضعيفة وغير المؤهلين للاستفادة من المؤسسات المالية الرسمية لعدم استيفاء شروطها من ضمانات ومساهمات شخصية وغيرها، وعادة يكون إطار عملهم مؤسسة شخصية أو عائلية، يتواجد معظمهم في المناطق الريفية يزاولون نشاطات زراعية صغيرة أو في مجال تحويل المواد الغذائية أو الصناعات التقليدية في صورة مشاريع صغيرة. أما أولئك المتواجدون في المناطق الحضرية فيتنقلون بين نشاطات أكثر تنوعا من صغار التجار والحرفيين ومقدمي الخدمات والباعة المتجولين وغيرهم، هؤلاء يعتبرون مقاولين صغار يعمل معظمهم في القطاع غير الرسمي.
* **قيمة القرض المصغر:** يحدد مبلغ السلف التي يمنحها جهاز القرض المصغر بقيمة مائة ألف دينار جزائري (100.000 دج) كحد أدنى ولا يمكنه أن يتجاوز قيمة مليون دينار جزائري (1000.000 دج).
* **الامتيازات الممنوحة للمستفيدين من القرض المصغر:** يحظى المستفيدون بسلفة بدون فوائد عندما تفوق كلفة المشروع مائة ألف دينار (100.000 دج) لاستكمال مستوى المساهمة الشخصية المطلوبة للاستفادة من القرض البنكي. وكذا سلفة بدون فوائد قصد شراء مواد أولية لا تتجاوز كلفتها مائة ألف دينار (100.000 دج)، و قد تصل كلفة السلفة لشراء مواد أولية إلى مائتا وخمسين ألف دينار (250.000 دج) على مستوى ولايات الجنوب.
* **نوعية المشاريع الممولة:** يمول جهاز القرض المصغر جميع أنواع الأنشطة دون تمييز، و بالتالي فإن المستفيد يملك مطلق الحرية في اختيار النشاط الذي يناسبه شريطة ألا تتجاوز كلفته الإجمالية قيمة القرض الممنوح، و ان تكون لديه مهارة فيه.
* **خدمة المرافقة:** تضمن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، عبر خلايا المرافقة المتواجدة على مستوى الدوائر، مرافقة المستفيد أو المقاول مجانا طوال المدة المرتبطة بإنشاء وإنجاز المشروع. وتتمثل الأهداف المسندة لعملية المرافقة فيما يلي:
* جعل المقاول يدرك الجوانب التجارية والتقنية والمالية المتعلقة بمشروعه؛
* مساعدة المقاول في مساعيه المرتبطة بإنجاز المشروع؛
* دراسة احتمال نجاح المشروع؛
* فحص سلامة الفرضيات الموضوعة من طرف المقاول والمتعلقة بمشروعه؛
* تحضير ملف مكتمل خاص بإنشاء النشاط (دراسة تقنية واقتصادية) حسب الطرق والمناهج المتبعة من طرف الوكالة.
* **وسائل تنفيذ مهام الوكالة:** تسهر الوكالة على تنفيذ مهامها عبر خلايا المرافقة، حيث تبنت الوكالة نموذجا تنظيميا لا مركزيا من أجل تنفيذ هذه المهام فهي تضم 10 فروع جهوية مرتبطة بـ 49 مديرية ولائية ومدعمة بخلايا المرافقة على مستوى كل دائرة، وعليه فإن هذه الشبكة الإقليمية تسمح بسير عمل الوكالة على أحسن وجه فضلا عن تشجيع العمل الجواري وتحسيس السكان لا سيما المتواجدون منهم بالمناطق الريفية والنائية .
* **الأفراد المعاقين وإمكانية الحصول على القرض المصغر:** كغيرهم من المواطنين يحق لأفراد هذه الفئة الاستفادة من التدابير الخاصة الممنوحة في إطار إنشاء نشاط اقتصادي معين، مع ضرورة التزامهم بإثبات كفاءاتهم وقدراتهم في مجال الأنشطة الاقتصادية المختارة.
* **تأمين القروض المصغرة الممنوحة:** تتولى الوكالة ضمان القروض المصغرة الممنوحة من خلال صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة المتواجد مقره بجوار الوكالة لصالح زبائنها الذين تلقوا إشعارا بإعانات الوكالة، وذلك في حالة ثبوت عدم قدرتهم على تسديد الدائنين (مؤسسات مالية وبنوك) من خلال تغطية باقي الديون المستحقة من القروض بنسبة 85 % في تاريخ التصريح بحالة الإعسار، مع التنويه بضرورة قيام المستفيدين بإيداع اشتراكاتهم لدى الصندوق.

**2- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وأعمال المرأة:** يعد إدماج المرأة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد إحدى الأهداف التي تصبو إليها الوكالة، وذلك عن طريق منح قروض لاستحداث الأنشطة، فقد وضع القرض المصغر لتشجيع ظهور العمل الذاتي والمنزلي بشكل خاص كالأنشطة الحرفية والمهنية، لا سيما لدى فئة النساء وعليه فإن عددا كبيرا من النساء قمن بخلق أنشطتهن الاقتصادية في بيوتهن مثل: الخياطة، صناعة الحلويات العصرية و الحلوى، الكسكسي والخبز التقليدي... الخ

وقد قامت الوكالة بعمل كبير على هذا المستوى، ويتضح ذلك من خلال نسبة القروض الممنوحة للنساء والتي يمكن توضيحها في الجدول الموالي:

**جدول 06: توزيع القروض الممنوحة حسب الجنس إلى غاية 31/12/2015:**

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **جنس المستفيد** | **العدد** | **النسبة** |
| نساء | 834 476 | 62,42 % |
| رجال | 120 287 | 37,58 % |
| المجموع | 954 763 | 100 % |

 Source : [www.angem.dz/ar/article/chiffres-cles](http://www.angem.dz/ar/article/chiffres-cles)

 **الخاتمة**

اعتبرت المرأة في الجزائر كعامل أساسي في دفع عجلة التنمية، ومن خلال وضع حوافز لتشجيع المقاولاتية النسوية و تعزيز الأدوار التي يمكن أن تقوم بها النساء، يبرز لنا الدور الذي يمكن أن يلعبه التمويل الأصغر بصفة خاصة في تحقيق وفورات مالية للنهوض بالمجتمع النسوي وتمكينه من أداء دوره، و تجسيد مشاركتها في مختلف جوانب الحياة الاقتصادية رغم الصعوبات المعيقة الشخصية والمالية. وهذا يعتمد بالأساس على مدى توفر بيئة مناسبة ومناخ ملائم للاستثمار ووجود سياسات تحفز هذا النوع من المبادرة وتدعم دور المرأة المقاولاتية.

**الإحالات والهوامش**

1. دباح نادية، دراسة واقع المقاولاتية في الجزائر وآفاقها (2000-2009)، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2011-2012، ص ص 15-17. [↑](#endnote-ref-2)
2. بن الطاهر حسين، خذري توفيق، المقاولة كخيار فعال لنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية- المسارات والمحددات، الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، 05-06 ماي 2013، ص 05. [↑](#endnote-ref-3)
3. قريشي يوسف، سلامي منيرة، التوجه المقاولاتي للمرأة في الجزائر، مجلة الباحث، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة، العدد 08، 2010، ص 60. [↑](#endnote-ref-4)
4. شلوف فريدة، المرأة المقاولة في الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2009، ص 12. [↑](#endnote-ref-5)
5. كواش خالد، بن قمجة زهرة، المقاولة النسوية في الجزائر: الأهمية الواقع والتحديات (دراسة استطلاعية)، مجلة المناجير، المدرسة التحضيرية في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير- الجزائر، العدد 02، جوان 2015، ص 30. [↑](#endnote-ref-6)
6. Mohamed BOUSSETTA, Entrepreneuriat Féminin au Maroc : Environnement et Contribution au Développement Economique et Social, Investment Climate and Business Environment Research Fund, № 10/11, Dakar, Juillet 2011, p 06. [↑](#endnote-ref-7)
7. قريشي يوسف، سلامي منيرة، مرجع سابق، ص 62. [↑](#endnote-ref-8)
8. Zahra ARASTI, L’Entrepreneuriat Féminin En Iran : Les Structures Socioculturelles, Revue Libanaise de Gestion et d’Economie, Vol 1, 2008, p 04. [↑](#endnote-ref-9)
9. Tahir METAICHE, Le profil de l’entrepreneuriat féminin en Algérie : une étude exploratoire, P 02, disponible le 20/07/2016 sur le site : [http://www.aei2013.ch/FR/Documents/35\_Metaiche\_AEI2013.**pdf**](http://www.aei2013.ch/FR/Documents/35_Metaiche_AEI2013.pdf)‎ [↑](#endnote-ref-10)
10. Geneviève BEL, L’entrepreneuriat au féminin, avis et rapport du Conseil Economique, Social et Environnemental, France, 2009, p 43. [↑](#endnote-ref-11)
11. غسان روحي عقل، العوامل المؤثرة في قرار منح الائتمان في مؤسسات التمويل الأصغر في قطاع غزة، مذكرة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة- فلسطين، 2010، ص 23. [↑](#endnote-ref-12)
12. وجدان نسيم أبوليل، واقع التخطيط الاستراتيجي في مؤسسات التمويل الأصغر في الأردن من وجهة نظر العاملين فيها، أطروحة دكتوراه، جامعة العلوم المالية والمصرفية، 2012، ص 38. [↑](#endnote-ref-13)
13. غسان روحي عقل، مرجع سابق، ص 24. [↑](#endnote-ref-14)
14. وجدان نسيم أبوليل، مرجع سابق، ص 36. [↑](#endnote-ref-15)
15. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية نهضة الجنوب: تقدم بشري في عالم متنوع، 2013، ص 83، متاح بتاريخ 21/07/2016 على الموقع الالكتروني: <http://www.un.org/ar/esa/hdr/pdf/hrd13/complete.pdf> [↑](#endnote-ref-16)
16. موسى بن منصور، توفيق براهم شاوش، دور التمويل الأصغر في محاربة الفقر في المناطق الريفية ضمن أطر المالية الإسلامية، ص 04، متوفر بتاريخ 18/07/2016 على الموقع الالكتروني: <http://www.kantakji.com/small-and-medium-enterprises-sme/> [↑](#endnote-ref-17)
17. شلوف فريدة، مرجع سابق، ص 61. [↑](#endnote-ref-18)
18. ما هو القرض المصغر، متاح بتاريخ 22/07/2016 على الموقع الالكتروني: <http://www.angem.dz/ar/page/qu-est-ce-que-le-micro-credit/> [↑](#endnote-ref-19)
19. ما هو مفهوم القرض المصغر؟ متاح بتاريخ 18/07/2016 على الموقع الالكتروني: <http://www.angem.dz/ar/faqs> [↑](#endnote-ref-20)